والمسئلة تصورها كالممتنع فانّ المعاصي والنواهي انّما تكون
بعد تقرّر الشّرع وقد اختلف النّاس في حال نبيّنا صلّى الله
عليه وسلم قبل ان يوحى اليه هل كان متبعًا لشرع قبله
ام لا فقال جماعة لم يكن متبعًا لشئ وهذا قول الجمهور
فالمعاصي على هذا القول غير موجودة ولا معتبرة في
حقّه حينئذ اذ الاحكام الشّرعيّة انّما تتعلّق بالاوامر
والنّواهي وتقرّر الشّريعة ثمّ اختلفت حجج القائلين بهذه
المقالة عليها فذهب سيف السّنة ومقتدى فرق الامّة
القاضي ابو بكر الى انّ طريق العلم بذلك النّقل وموارد
الخبر من طريق السّمع وحجّته انّه لو كان ذلك لنقل
ولما امكن كتمه وستره في العادة اذ كان من مهمّ امر
ولي ما اهتمّ به من سيرته ولفخر باهل تلك الشّريعة
ولا احتجّ به عليه ولم يؤثر شئ من ذلك جملة وذهبت
طائفة الى امتناع ذلك عقلًا قالوا لانّه يبعد ان يكون
متبوعًا من عرف تابعًا وبنوا هذا على التّحسين والتّقبيح
وهي طريقة غير سديدة واستناد ذلك الى النّقل كما
تقدّم للقاضي ابو بكر اولى واظهر وقالت فرقة اخرى
بالوقف في امره عليه الصّلاة والسّلام وترك قطع
الحكم عليه بشئ في ذلك اذ لم يحل الوجهين منها

العقل

العقل ولا استبان عندها في احدهما طريق النّقل
وهو مذهب ابي المعالي وقالت فرقة ثالثة انّه كان
عاملًا بشرع من قبله ثمّ اختلفوا هل يتعيّن ذلك
الشّرع ام لا فوقف بعضهم على تعيينه واحجم وجسر
بعضهم على التّعيين وصمّم ثمّ اختلفت هذه المعيّنة
فيمن كان يتّبع فقيل نوحٌ وقيل ابراهيم وقيل عيسى
صلوات الله عليهم فهذه جملة المذاهب في هذه
المسئلة والاظهر فيها ما ذهب اليه القاضي ابو بكر
وابعدها مذاهب المقتفين اذ لو كان شئ من ذلك
لنقل كما قدّمناه ولم يخف جملة ولا حجّة لهم في انّ
عيسى اخر الانبياء فلزمت شريعته من جاء بعدها
اذ لم يثبت عموم دعوة عيسى بل الصّحيح انّه لم يكن لنبيّ
دعوة عامّة الّا لنبيّنا عليه الصّلاة والسّلام ولا حجّة
ايضًا للاخر في قوله تعالى ان اتّبع ملّة ابراهيم حنيفًا
وللاخرين في قوله شرع لكم من الدّين ما وصّى به نوحًا
فمحمل هذه الاية على اتّباعهم في التّوحيد كقوله اولئك
الّذين هدى الله فبهداهم اقتده وقد سمّى الله فيهم من
لم يبعث ولم تكن له شريعة فخصّه كيوسف بن يعقوب
على قول من يقول انّه ليس برسول وقد سمّى الله تعالى

Copyright © King Saud University